

## الفصل الثالث

في

### بيئة الادارة المالية

- الأشكال القانونية للمشاريع خصائصها وأهميتها .
- التقلبات الاقتصادية وتأثيرها على النواحي المالية في المشروع :
  - التضخم والركود الاقتصادي .
  - تقلب اسعار الفائدة .
  - تقلب اسعار العملات الأجنبية
- ضريبة الدخل في الأردن وكيفية احتسابها .
- تأثير الضريبة على القرارات المالية : التمويل ، الاستهلاك ، بضاعة آخر المدة ، استئجار الأصول وامتلاكها . . .
- اسئلة وتمارين .

## الأشكال القانونية للمشاريع

يمكن تقسيم المشاريع الى قسمين :

- مشروع فردي ويمتلكه شخص واحد .
- مشروع يمتلكه عدد من الاشخاص وهو الشركات .

### المشروع الفردي Sole Proprietor Ship :

يتميز هذا النوع من المشاريع بأنه مملوك لشخص واحد ، وبأن القانون في الغالب لا يتدخل في تحديد مقدار رأس المال في هذا النوع من المشاريع . والمشروع الفردي يدار ادارة مباشرة من قبل مالكة او من يقوم بتفويضه لادارة اعماله .

ويختص هذا النوع من المشاريع بعدة خصائص هي :

1. رأس مال المشروع الفردي محدود ، لذلك نجد أن غالبية المشاريع الكبرى والتي تحتاج الى أموال طائلة تتخذ شكلاً قانونياً آخر هو الشركة .
2. سهل التكوين وقليل التكاليف .
3. جميع ارباحه تؤول الى صاحبة لذلك فإن هذه الارباح تشكل جزءاً من الوعاء الضريبي لصاحب المشروع .
4. محدودية عمر هذا النوع من المشاريع والتي غالباً ما تحدد بحياة صاحب هذا المشروع .

### الشركة Company :

الشركة "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة " .

والشركات انواع متعددة هي :

أولاً : الشركات العادية (( شركات الاشخاص )) Partner Ship

هي ارتباط قائم بين شخصين أو أكثر على ان لا يتجاوز عدد الشركاء فيها عشرين شخصاً (طبقاً لقانون الشركات الاردني) لتعاطي أي عمل بالاشراك بقصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة ، ويستثنى من ذلك زيادة عدد الشركاء عن العشرين شخصاً بسبب الارث الناتج عن وفاة أي منهم .

وتنقسم الشركات العادية الى قسمين :

أ- الشركة العادية العامة (( شركة التضامن )) :

وهي الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها . ويتصف هذا النوع من الشركات بعدة خصائص :

- يقوم هذا النوع من الشركات بين اشخاص يعرفون بعضهم البعض بحيث لا يستطيع احدهم ان يتنازل عن حقوقه الا باذن الشركاء الاخرين .
- الشركاء مسؤولون بالتضامن مسؤولية غير محدودة تجاه ديون الشركة . فدائرو الشركة لهم ضمان عام على أموال الشركة بصفة اساسية وعلى اموال الشركاء الاخرى بصفة حياطية .
- تنحل الشركة بموت احد الشركاء او افلاسه ما لم ينص على غير ذلك في عقد الشركة .
- حصص الشركاء غير قابلة للتداول الا بموافقة جميع الشركاء . كما لا يجوز انتقال حصة المتوفي الى الورثة الا بموافقة باقي الشركاء .

ب- الشركة العادية المحدودة (( شركة التوصية البسيطة )) .

وتشتمل على نوعين من الشركاء :

- 1- شريك عام متضامن أو أكثر مسؤولون مسؤولية شخصية بالتضامن والتكافل عن جميع التزاماتها في أموالهم الخاصة اذا لم تكف اموال الشركة لمواجهة تلك الالتزامات .
- 2- شريك أو أكثر محدودو المسؤولية ولا يكون كل منهم مسؤولاً عن التزامات الشركة الا بمقدار ما دفعه كراسمال في الشركة . ويشتمل عنوان هذا النوع من الشركات على اسماء الشركاء العاميين أو بعضهم بالاضافة الى كلمة (وشركاؤه) أو (وشركاؤهم) .

### ثانياً : الشركات المساهمة " شركات الأموال "

نشأت هذه الشركات نتيجة تطور المشاريع بحيث أصبحت كبيرة ، واصبح بعضها يحتاج الى أموال هائلة بحيث لا يستطيع شخص أو عدد قليل من الأشخاص توفيرها ، مما أدى الى وجود هذا النوع من الشركات والتي يتم فيها تجزئة رأس المال إلى أقسام "أسهم" متساوية القيمة يستطيع المساهم أن يشتري سهماً أو أكثر .

وتختص هذه الشركات بعدة خصائص :

1. رأس مال كبير قد يصل الى عشرات ومئات الملايين وقد يزيد على ذلك ، ويقسم الى أجزاء متساوية القيمة يسمى كل منها سهماً .
2. تسمى هذه الشركات باسم ينبع من عملها غالباً مثل شركة مصفاة البترول .
3. تدار من قبل مجلس ادارة يتم انتخاب اعضائه من قبل المساهمين .
4. تتطلب عملية انشائها وقتاً طويلاً يزيد عما هو في المشروع الفردي أو الشركة العادية .
5. حياة الشركة غير محددة بوفاة أو انسحاب أحد المساهمين . بل تتوقف على الغرض الذي قامت من أجله .
6. مسؤولية المساهم محدودة بمقدار مساهمته فقط .
7. سهولة تحويل الملكية من شخص الى آخر ولا يتوقف ذلك على موافقة المساهمين الآخرين "في الشركات المساهمة العامة" .

وهناك نوعان من الشركات المساهمة هما :

أ- الشركة المساهمة العامة :

وهي الشركة التي يتقسم رأسمالها الى أسهم قابلة للتداول "البيع والشراء" وتطرح أسهمها للاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهمين فيها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة .

ويمكن تعريف هذه الشركة بأنها "شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المساهمين ، كما أن مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة . وتنشأ هذه الشركة بموجب ترخيص حكومي وتطرح أسهمها عادة للاكتتاب العام "العام" .

ب- الشركة المساهمة الخصوصية "شركة التوجيهية بالاسهم" :

يعتبر هذا النوع من الشركات حديث العهد وقد ظهر لأول مرة في القانون الألماني في نهاية القرن التاسع عشر . وانتشر بعد ذلك في القوانين الأوروبية . وظهر بعد الحرب العالمية الثانية في القوانين العربية .

وقد اختلف الحقوقيون في طبيعة هذه الشركات فمهم من اعتبرها من شركات الأشخاص وذلك للاعتبار الشخصي القائم بين افرادها ، لأنها تتكون من عدد من الأشخاص الذين تربط بينهم الثقة المتبادلة ويعرفون بعضهم بعضاً وحصصهم في رأس المال غير قابلة للتداول الا بموافقتهم .

ومنهم من يعتبرها شركة أموال لأن مسؤولية الشركاء فيها لا تتجاوز حصصهم

في رأس المال .

ويتبين مما سبق أن هذه الشركات لها صفة خاصة لأنها تتضمن العنصرين

الشخصي والمالي .

وقد تعرض قانون الشركات الاردني رقم 12 عام 1964 لهذا النوع من

الشركات واعتبرها ضمن الشركات المساهمة المحدودة المسؤولية .

وتختلف شركات الأموال عن المنشآت الفردية وشركات الأشخاص في الأمور التالية :

1. ان مسؤولية الشريك في شركات الأموال هي مسؤولية محدودة تحدد بمقدار رأس ماله مما يخفف عنصر المخاطرة الذي يواجهه المالك . بينما هذه المسؤولية غير محدودة في شركات الأشخاص وفي المشروع الفردي حيث يرتفع عنصر المخاطرة وبالتالي فالالتزامات على المشروع تصل الى الأموال الخاصة للمالك .
2. نظراً لكبر رأس مال الشركات المساهمة فإن لديها فرص اكبر لتحقيق الربح حيث تكون قادرة على الدخول في مجالات متعددة .
3. يستطيع المالك في الشركات المساهمة بيع نصيبه أو التنازل عنه بدون موافقة المالكين الآخرين بينما هذا الأمر يتطلب موافقة المالكين في شركات الأشخاص .
4. تختلف الشركات المساهمة في خضوعها لضريبة الدخل ونسبها عن شركات الأشخاص والمشروع الفردي حتى وان عملت جميعها في نفس المجال
5. تدار الشركات المساهمة عن طريق مجلس ادارة يتم انتخابه من قبل المساهمين بينما في حالة شركات الأشخاص والمشروع الفردي تتم الادارة غالباً عن طريق أصحاب المشروع أو من يقومون بتفويضهم مباشرة .

## التقلبات الاقتصادية تأثيرها على النواحي المالية في المشروع

ان اقتصاديات الدول تحمل صفة عدم الاستقرار والتقلب المستمر . وقد وجدت الدورات الاقتصادية منذ بدأ نشوء الدول وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في سورة يوسف . قال تعالى : ﴿ يوسف أيها الصديق إفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات لعلي أرجع الى الناس لعلهم يعلمون ﴾ [ آية 46 من سورة يوسف ] .

لقد ازدادت التقلبات الاقتصادية في القرن العشرين وخاصة في السنوات القليلة الماضية . وقد تمثلت هذه التقلبات في :

1. التضخم والركود الاقتصادي مما أدى الى عدم استقرار الاسعار والتكاليف وبالتالي عدم استقرار الارباح .
2. تقلب اسعار الفوائد وتأثير ذلك على الأرباح والقرارات المالية .
3. تقلب أسعار العملات وتأثير ذلك على التجارة الخارجية وعلى أسعار المستوردات والصادرات .

### 4- الازمات المالية والأزمات المتكررة .

التضخم والركود الاقتصادي .

يقصد بالتضخم Inflation بأنه نقص القوة الشرائية لوحدة النقد . وتظهر هذه الحالة في حالة عدم قدرة العرض من السلع على تلبية الطلب عليها مما يؤدي الى ارتفاع اثمانها . وفي ظل الركود الاقتصادي يحدث واقع معاكس من زيادة في عرض السلع وقلة في الطلب تؤدي الى رخص اثمانها .

زيادة الطلب على العرض ارتفاع سعر السلع والخزف

وقد أصبح التضخم حقيقة واقعة في الدول الصناعية وفي الكثير من دول  
وخاصة بعض الدول النامية ، ووصل في بعضها الى معدلات هائلة . وقد أدى ذلك الى :

أ- عدم استقرار الاسعار :

في ظل وجود معدلات عالية للتضخم ، تميل الأسعار الى عدم الاستقرار اذا  
تركت لنظرية السوق (العرض والطلب Supply and Demand) فارتفاع التضخم  
يعني نقص القوة الشرائية لوحدة النقد مما يؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة . فالسلعة التي  
تشتري بمبلغ 100 دينار في ظروف عدم وجود تضخم ، يصبح سعرها في ظل تضخم  
قدرة 8% مبلغ 108 دنانير . حيث ان القيمة الشرائية لمبلغ 100 دينار قبل وجود تضخم  
أصبحت تساوي القيمة الشرائية لمبلغ 108 دنانير في ظل تضخم معدله 8% .

18%

ب- عدم استقرار التكاليف :

ان تكلفة السلعة تعتمد على مجموعة عناصر تكلفة وهذه العناصر هي تكلفة المواد  
الأولية وتكلفة العمل وتكاليف غير مباشرة أخرى .

فأسعار المواد في ظل التضخم في تقلب مستمر فعند زيادة معدل التضخم تزداد  
هذه التكلفة . وكذلك الأمر بالنسبة لتكلفة العمل ، فالأجور ترتفع لتناسب مع ارتفاع

اسعار لوازم المعيشة . وبالنسبة لتكلفة العناصر الأخرى فهي أيضاً تتبع ذلك التغير في

التضخم فتكلفة رأس المال ترتفع لأن المستثمر عادة يضيف نسبة التضخم المتوقع في الفترة  
القادمة الى المعدل الذي يرغب في الحصول عليه في غياب التضخم . فلو كان المستثمر

يرغب في معدل عائد صافي قدره 6% على أمواله فإن عليه أن يضيف الى هذا المعدل معدل

التضخم المتوقع (ولنفرض 8%) لذلك فإن المستثمر يسعى الى تحقيق 14% كعائد لاستثمار

أمواله وهذا يؤدي الى ارتفاع تكلفة رأس المال في المنشأة .



ج- عدم استقرار الارباح :

لقد أثر التضخم في الأسعار وأدى الى عدم استقرارها وكذلك أدى الى عدم استقرار التكلفة . وحيث أن الأرباح تعتمد على سعر بيع السلعة أو الخدمة وتكلفتها ، لذلك فإن الأرباح لا تتمتع بالاستقرار في ظل أوضاع التضخم .

## أسعار الفائدة

إن معدل الفائدة **The Interest Ratio** هو السعر الذي يدفع لرأس المال

المقرض . ويعتمد هذا المعدل على :

- فرص الاستثمار المتاحة وعوائدها المتوقعة .
- القدرة على جلب المدخرات ( تقليل الاستهلاك ) .
- التضخم .

ففي حالة وجود الفرص الاستثمارية المربحة فإن المشاريع على استعداد للدفع العالي للحصول على رأس المال ، وفي نفس الوقت فإن المجتمع على استعداد لتقليل الاستهلاك والتوجه نحو الادخار وتوجيه هذه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية المربحة . كما أن المقرض يسعى للحصول على معدل فائدة يغطي معدل التضخم بالإضافة الى العائد الذي يرغب في الحصول عليه .

وتؤثر اسعار الفائدة على :

أ- القرارات المالية في المشروع :

تعتبر الفائدة عبئاً مالياً على المشروع في حالة التجائه الى الحصول على أموال الاقتراض . وهذا العبء مؤكد الوقوع بحيث يجب على المشروع دفعه في موعده بدون النظر الى نتائج اعمال المشروع وظروفه . وارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى ارتفاع هذا

العبء وفي حالة استمرار تزايد اسعار الفائدة فإن المشروع يجد نفسه مرغماً على الابتعاد عن استعمال اموال الاقتراض في التمويل لما تحمله من مخاطر عدم القدرة على دفع فوائدها . بينما يميل المشروع الى استعمال هذه الأموال في حالة تدني أسعار الفائدة .

ومما يخفف عبء الفوائد على المشروع عنصر الضريبة حيث تعتبر الفوائد مصروفاً ينزل من الوعاء الضريبي ، وهذا مما يقلل معدل الفائدة الحقيقي الذي يتحمله المشروع ويمكن إيجاد المعدل الحقيقي للفائدة بالقانون الآتي :

✓ معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة (1-نسبة الضريبة) فلو كان معدل الفائدة على القروض التي يستخدمها المشروع 8% ، وكانت نسبة الضريبة على أرباح المشروع 30% فإن معدل الفائدة الحقيقي على القروض هو : معدل الفائدة الحقيقي = 8% .

$$. 5.6\% = (30\% - 1)$$

ب- الأرباح :

ان ارتفاع اسعار الفوائد (وفي غياب العوامل الأخرى) يؤدي الى توجيه جزء كبير من دخول الأفراد نحو الادخار والحصول على فوائد عالية لهذه المدخرات مما يقلل من فرص الاستهلاك وبالتالي الطلب على السلع وهذا يؤدي الى انخفاض اسعارها . وفي نفس الوقت تتحمل المشاريع تكاليف عالية لأموال الاقتراض متمثلة في فوائدها المرتفعة مما يؤدي الى تضائل نسب الارباح في هذه المشاريع . فسعر الفائدة له تأثير مباشر على التكلفة وعلى العرض والطلب والأرباح .